

بسم الله الرحمن الرحيم

وتبينها على مقدمة وبابية وخاتمة

اما المقدمة ففي الوجوب

اعلم انه الوجوب اما عبارة عما يستحقه فانه الذم
والعقاب او ما لزم صدوره عنه بحيث لا يمكنه من
الترك بناء على استلزامه محالاً مثل نفسه او عيب او
يجل او جلال او نحو ذلك او ما ذكره الله تعالى في
يفعله ولا يتركه وانه كانه تركه جائزاً كما اختاره
بعضه الصوفية والمطاعمة كما يشهد به طواهر الآيات
والاحاديث نحو قوله تعالى ثم انه علينا حابهم
وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم جاكنا عليه تعالى

يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وهذا الوجوب

لهذا الوجوب القاطع بمعنى انه يفعله الله

واما الباب الاول ففي عظم جواز اسناد

الوجوب الشرعي والمقتضى الى الله تعالى

اعلم انه لا يجوز اسناد الوجوب الشرعي الى الله تعالى لانه

الوجوب حكمي والحكم لا يثبت الا بالشرع ولا حكم على الشارع

ولانه لو وجب عليه شيء فانه لم يستوجب له تركه لم يجز

الوجوب

قال في صرح الجوامع يستحق ومنه سبحانه بالظلم
لانه ما كان له ان يظلمه تعالى فالحق
ان الظلم يقال على المنهبة المصروف في ملك
الغير واضرار نفسي تدويره وهو بالمعنى
الاول يستحق على الله وبالمعنى الثاني يستحق
عليه تعالى بانه لا يقع نقصان واحكاماً

الوجوب لانه الوجوب هو كونه الفعل يجب يستحقه بالذم

وانه استوجب تركه الذم كانه لا يتركه تعالى فانقصا لانه

مستحلاً بفعله فانه حينئذ يتخلص بفعله عن الذم وهو

محال وكذا لا يجوز اسناد الوجوب بالمعنى الثاني الى تعالى

لانه ففي لقاعدة الاختيار فالقول بالوجوب الشرعي

والمقتضى اي الثاني على الله تعالى كفر وكذا لا يجوز اسناد

الوجوب الى الله تعالى بمعنى اقتضا الحاشية مع القدرة على

الترك كما ذهب اليه الفلاسفة

واما الباب الثاني ففي صحة اسناد الوجوب

القاضي الى الله تعالى

اعلم انه الوجوب بالمعنى الثالث يجوز وصحي اسناده الى الله

تعالى او لا الزام ولا لزوم فيه وهو لا ينافي القدرة

والإرادة والمشيئة كما ذهب اليه المالكية والشافعية وبعضهم

الاشاعرة فلا يجوز المنع عنه الكسر عقلاً ولا تقديراً بالمعنى

وتنظيم القاصي ولا ايلام الخلقه وتعيينهم من غير حكم

منهم سابقه ولا نواب لا وجه ولا نظر بالمعجزة على يد

الكارب حتى لو علمه الانبياء في النار والطارق في الجنة

يكونه فيجاء واستدلوا عليه بانه الحاشية الالهية تقتضي

قال في السيرة وشيخ قوله في حكمة النبي اي
قول الله تعالى ان النبي في حكمة في حكمة
هذه الاستقامة في حكمة الوجوب فتدبر في اي
بالوجوب لانه اي صاحب القدرة لانه الوجوب
يخلق الظاهر اي تركه اي انه وجوب الوقوع
تعلقه على القديم بوقوعه فانه ذلك
لا ينافي الحكمة في نفسه

قال في شرح الواقعة وهو ان تركه اي حاشية
الربام وهو انه واجب غير متولد عنه فالاشية
فقد اخذ هذا المنطق من القاضي واما ما لم يرد
حيث قال لا يستلزم النظر على وجه
الوجوب من غير تولد ورد كانه ما رآها
الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى

الوجوب القاطع ودون المقتضى